كلية الحقوق
قسم القانون العـــام

مبدأ نسبية أثر العقد الإداري

رسالة لنيل درجة الدكتــوراه في الحقوق

مقدمة من الباحث

حسن محمود محمد حسن

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

الاستاذ الدكتور / فيصل زكي عبد الواحد (**مشرفـاً ورئيسا**)

أستاذ ورئيس قسم القانون المدني سابقاً كلية الحقوق – جامعة عين شمس.

الأستاذ الدكتور / عاطف عبد الحميد حسن (**عضوا**)

أستاذ ورئيس قسم القانون المدني ووكيل كلية الحقوق سابقاً.

الأستاذ الدكتور / صـبري السنوسـي (**عضوا**)

أستاذ القانون العام وعميد كلية الحقوق جامعة القاهرة.

٢٠١٨م

كلية الحقوق
قسم القانون العـــام

صفحة العنوان

أسم الباحث: حسن محمود محمد حسن.

أسم الرسالة: مبدأ نسبية أثر العقد الإداري.

الدرجة العلمية: الدكتوراه.

القسم: القانون العـام.

الكلية: الحقوق.

الجامعة: جامعة عين شمس.

سنة التخرج:

سنة المنح: ٢٠١٨.

كلية الحقوق
قسم القانون العـــام

رسالة دكتوراه

مبدأ نسبية أثر العقد الإداري

مقدمة من الباحث

حسن محمود محمد حسن

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

الاستاذ الدكتور / فيصل زكي عبد الواحد (**مشرفـاً ورئيسا**)

أستاذ ورئيس قسم القانون المدني سابقاً كلية الحقوق – جامعة عين شمس.

الأستاذ الدكتور / عاطف عبد الحميد حسن (**عضوا**)

أستاذ ورئيس قسم القانون المدني ووكيل كلية الحقوق سابقاً.

الأستاذ الدكتور / صـبري السنوسـي (**عضوا**)

أستاذ القانون العام وعميد كلية الحقوق جامعة القاهرة.

الدراسات العليا

ختم الإجازة: أجيزت الرسالة: بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

دعـــــاء

اللهم أنفعني بما علمتني وعلمني ما ينفعني وزدني علماً

اللهم أفتني بالعلم وزدني بالحلم وأكرمني بالتفوق

وطهر قلبي من النفاق وعلمي من الرياء

ولساني من الكذب وأرحمني واقبلني عندك يا أكرم

الأكرمين يا رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ
عَلَقٍ ٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ
٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ٥ ﴾

صدق الله العظيم

اسورة العلق: ١ – ٥

إهداء

إلى والدي الكريمين براً بهما واعترافاً بحقهما

الى الذين كانوا عونا لى في رسالتى ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقى،

إلى من زرعوا التفاؤل في دربنا وقدموا لنا المساعدات والتسهيلات، ربما دون ان يشعروا بدورهم بذلك فلهم منا كل الشكر وأخص منهم:

- زوجتى الغالية د.سلوى طلحة.
- اولادى الاعزاء.
- د. جيلان وزوجها مهندس باسم، د. مروان،سيادة المستشارة نانسى.

شكر وتقدير

إن الشكر والفضل العظيم لله سبحانه وتعالى.؛ الذى وفقنى إلى إنجاز هذا البحث المتواضع؛ نشكره عز وجل ونثنى عليه ولا نحصى ثناء عليه هو كما أثنى على نفسه.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى **العالم الجليل معالي الأستاذ الدكتور/ علي عبد العال،** أستاذ القانون العام بكية الحقوق – جامعة عين شمس– ورئيس مجلس النواب أحد قامات العلم والقانون فى مصر، فقد كان سيادته نعم المعلم ونعم الناصح الأمين، وكان دقيقاً فى غير إفراط، ميسراً فى غير تفريط، وأسال الله أن يحفظه لنا، وأن يديم عطاءه لوطنه وطلاب علمه، فجزاه الله عنى وعنهم خير الجزاء.

ومعالي الأستاذ الدكتور/ فيصل ذكي عبد الواحد، أستاذ ورئيس قسم القانون المدني سابقاً كلية الحقوق – جامعة عين شمس، الذى وافق سيادته على الإشراف على هذه الرسالة ومنحها من علمه وجهده وعظيم توجيهه، ما وصل به إلى هذا المستوى الذى هو عليه الآن، والفضل بعد الله له، وأسأل الله أن يجزيه عنى وعن طلاب العلم خير ما يجزى به عالم.

ثم الشكر كل الشكر إلى **معالى الأستاذ الدكتور/ عاطف عبد الحميد حسن،** أستاذ ورئيس قسم القانون المدنى ووكيل كلية الحقوق سابقاً. لتكرم سيادته بقبول مناقشة الرسالة والحكم عليها، وعلى الوقت الذى خصنى به سيادته، لنستفيد من علمه وجهده وعظيم توجيهه، والفضل بعد الله له، وأسأل الله أن يجزيه عنى وعن طلاب العلم خير ما يجزى به عالم.

وأتقدم بخالص الشكر والتقدير **لأستاذنا الجليل معالي الأستاذ الدكتور/ صبرى السنوسى،** أستاذ القانون العام وعميد كلية الحقوق جامعة القاهرة، لتكرم سيادته بقبول مناقشة الرسالة والحكم عليها ؛ وعلى الوقت الذى خصنى به سيادته، لنستفيد من وافر علمه وغزير معلوماته، وما سيرصده سيادته من ملاحظات وتحفظات تسهم فى إثراء هذا البحث المتواضع، فجزاه الله عنى وعن طلاب علمه خير الجزاء.

الباحث

مقـــدمـــة

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم. القائل سبحانه وتعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ) [1] والصلاة والسلام على من أرسله الله رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحابته الراشدين وبعد، ، ،

يحتل العقد الإداري مكانة هامة من بين الوسائل التي تلجأ إليها الإدارة في تسيير مرافقها العامة وتتجلى أهمية الالتجاء إلى العقد الإداري كأسلوب من أساليب الإدارة في الوقت الحاضر سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الدولي، فقد ترى الحكومة أن مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مشروعاتها يحقق المصلحة العامة. إذا تم ذلك من خلال أسلوب العقود الإدارية لما تمنحه هذه العقود للإدارة من حقوق وامتيازات وصفات لا توفرها لها العقود المدنية.

وعلى المستوى الدولي تتجلى أهمية العقود الإدارية نظراً لالتجاء الدول إلى العولمة وتحرير التجارة فيما بينها، وكفالة حرية تداول رؤوس الأموال بين الدول المختلفة، كما أصبح العقد الإداري الدولي أداة قانونية هامة للتعاون بين الدول وبين من لا يحملون جنسيتها.

ودراسة هذا الموضوع في مثل هذا الوقت تمثل أهمية كبيرة تتوافق مع اتجاه الدول إلى مشاركة الأشخاص الخاصة في تسيير المرافق العامة والسعي نحو التحررية الاقتصادية، حيث لم تعد تكتف الإدارة بالاعتماد على إرادتها المنفردة فقط في أداء أنشطتها ومهامها من خلال القرار الإداري والذي يقوم أساساً على معنى الإلزام فكثيراً ما تحتاج إلى مجهود الأفراد وخدماتهم دون واجباتهم ولكن من خلال التعاقد معهم بعقود تحدد حقوق

(١) سورة المائدة، الآية (١).